المُحال في التراكيب النحوية عند الثمانيني في كتابه الفوائد والقواعد

The impossible in the grammatical structures of the octogenarian in his book Benefits and Rules

م.م. وسن فرحان طوفان

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب

M.M. Wasan Farhan Toofan

Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of Arabic Language

Wasan1992@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص :

تتبعنا في هذا البحث موارد كلمة (المُحَال) بكافة صيغها في كتاب (الفوائد والقواعد للثمانيني) ، وقد ذكرنا آراء جملةٌ من النحاة قبل الثمانيني وبعده، وبيّنا مَنْ وافقه في رأيه ومَنْ خالفه، وقد وردت كلمة (المُحَال) في كتابهِ في جميع أقسام النحو ، من المُحَال في الاسماء ، والمُحَال في الافعال، والمُحَال في الحروف . وأنتهى البحث بذكر بعض النتائج وخُتمت بالمصادر المعتمدة.

الكلمات المفتاحية: المُحال ، إحالة ، المُحال في الاسماء ، المُحال في الافعال ، المُحال في الحروف.

Abstract

In this research, we traced the sources of the word (the impossible) in all its forms in the book (Al-Fawa'id wal-Qawad by Al-Otta'ani), and we mentioned the opinions of a number of grammarians before and after Al-Ta'ni, and we explained who agreed with him in his opinion and who disagreed with him. The word (the impossible) was mentioned in his book in all sections of grammar, from the impossible in nouns, the impossible in verbs, and the impossible in letters. The research ended by mentioning some results and conclusions with the approved sources.

Keywords: referred, referred, referred in nouns, referred in verbs, referred in letters.

المقدمة

الحمدُ لله الذي لولاه ما جرى قلم ولا تكلم لسان ،الحمدُ لله ربنا رب العالمين حمداً كثيراً طيبا مباركاً فيه ، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على خير الخلق محمد وآل الطاهرين.

أمّا بعدُ:

إن اللغة العربية هي لغة القرآن وهي لغتنا العظيمة التي نفخرُ أن ينطق لساننا بها فهي لغةٌ غنية بالمرادفات والمصطلحات ، وهي الوسيلة الأسمى للتعبير عن مكنونات النفس وتحقيق غايات التفاهم بين الناس ، لذا حرصوا على التمييز بين الاستقامة في الكلام وبين المُحَال وهو (المخالف لقواعد اللغة واحكامها) ، وقد تولّدت الرغبة في الوقوف عند المُحَال في إحدى مستويات اللغة وهو المحال في التراكيب النحوية عند الثمانيني في كتابه الفوائد والقواعد ، وتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد تطرقنا فيه لمعنى المحال لغةً واصطلاحاً ، ومن ثلاثة مباحث ، المبحث الاول بعنوان : المُحَال في الاسماء ، والمبحث الثاني بعنوان : المُحَال في الافعال ، والمبحث الثالث بعنوان : المُحَال في الحروف ، وانتهت الدراسة بخاتمة ونتائج ما توصل إليه هذا البحث .

التمهيد

المُحال لغةً

عند الخليل بن احمد الفراهيدي هو اسم مفعول من الفعل المبني للمجهول (أُحيل) إذ قيل : " أرض مَحْل وأرض مَحُول وأرض محُول على فُعُول..... والمِحالُ من المكيدة .... ومنه قولهم تَمَحَّلْتُ الدراهم أي طَلَبْتُها من حيث لا يعرف لها أصل ..... والمِحالُ : فَقارُ الظَّهْر ، والواحدة مَحالةٌ" (الفراهيدي، (ت:١٧٥هـ))اما ابن فارس فقد قال : " الميم والحاء واللام أصلٌ صحيح له معنيان : أحدهما قِلّة الخير ، والآخر الوشاية والسِّعاية ، فالمَحْل : أنقطاع المطر ويُبْس الارض من الكلأ" (بن زكريا(ت:٣٩٥هـ)،د.ت,)

وجاء في اللسان :"المُحال في الكلام : ما عُدل به عن وجههِ وحَوّله : جَعَله مُحالاً ..... وَرَجُلٌ مِحْوال : كثير مُحالُ الكَلَام ، وكَلامٌ مُسْتَحِيل : مُحال ، ويقال أحلْت الكلام ، الكلام أُحيله إحاله إذا أفسدته" (ابن منظور (ت:٧١١هـ)، د.ت) وعند ابو زكريا الانصاري : "ما يحيل عن جهة الصواب إلى غيره" (الانصاري (ت:٩٢٦هـ) ،١٩٩١م)

وأما اصطلاحاً :

"ما احيل من الخبر عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطراراً مثل قولك : سأقوم أمس ، وشربت غداً" (العسكري (ت:٣٩٥هـ) د.ت) وعرفه الجرجاني بقوله : " هو ما يمتنع وجوده في الخارج كاجتماع الحركة والسكون في جزء واحد " (الجرجاني(ت:٨١٦هـ)،د.ت)

ورأت الدكتورة خديجة الحديثي أن المحال عند سيبويه هو حكم من الاحكام الذي يطلقه على الممتنع الذي لا يجوز التلفظ به لعدم امكان وقوع معناه. (الحديثي،١٩٧٤م، صفحة ٢٨٨)

وذكر الباحث نزار بنيان : " أن الشيء مالم يتحقق في الخارج يطلق عليه محال وإن كان للذهن علم بمضمونه وتصور لمقصود كمن اعتقد بإعراب المبني وبنائه في حالة واحدة" (الحميداوي،٢٠١١م، صفحة ١٩٨)

المبحث الاول

المُحال في الاسماء

١- اختصاص الاسم بالجر :

الاسم هو ما دلّ على معنى مفرد وذلك المعنى قد يكون شخصاً نحو : رجل ، فرس ، عمر أو قد لا يكون نحو : الضرب ، الأكل ، العلم ، والاسم قد يعرف ايضاً بعلامات أخرى منها : دخول الالف واللام للتعريف مثل :

الكتاب ، الباب ، العلم ، وهذا لا يكون في الفعل فلا يجوز أن نقول : اليقوم ، واليذهب ، ويعرف الاسم ايضاً بأمتناع (قد ، سوف) من الدخول عليه فلا يجوز أنْ نقول قد الرجل أو سوف الغلام لأنها من علامات الفعل مثل : قد يكتب أو سوف يكتب ،ويعرف الاسم ايضاً بالنعت مثل : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، أما الفعل فلا ينعت فلا يجوز أنْ نقول : يضرب عاقل فيكون العاقل صفة ل (يضرب) ، ويعرف ايضاً بدخول حروف الخفض عليه نحو : مررتُ بزيدٍ ، وحروف الخفض لا تدخل على الأفعال فلا يجوز أنْ نقول مررتُ بيقوم أو ذهبت إلى قام . (البغدادي (ت:٣١٦)، د.ت، الصفحات ج١/٣٦-٣٧-٣٨)

اتفق النحويون جميعاً على أَنَّ الاسم يختص بالجر ومنهم الثمانيني إذ خصَّ الجر بالاسم وبيَّن أَنَّه يستحيل في الأفعال إذ قال : " الجرّ يكون بحروف يصح معانيها في الأسماء ويستحيل في الأفعال ، والحروف إنما يدخل بحيث يصح معناه ، ويمنع أَنْ يدخل حيث يستحيل معناه ، فلما صحت معاني حروف الجر في الأسماء صحّ دخولها في الأسماء فتؤثر في الاسم الجرّ، ولما استحالت معانيها في الأفعال لم تدخل على الأفعال فسلمت الأفعال من الجرّ " (الثمانيني (ت:٤٤٢هـ) ،٢٠٠٣)' ويظهر من كلام الثمانيني أَنَّه قصد إنَّ معاني الاحرف نحو (إلى) التي معناها الانتهاء يصح دخولها على الأسماء فنقول : ذهبتُ إلى بغداد ، لذا تؤثر في الاسم الذي يليها فتجره ويستحيل دخولها في الأفعال فلا يقال : ذهبتُ إلى قام أو يقوم ولذلك لا تُجر الأفعال وأختص الجر بالاسم . والثمانيني وافق جمهور النحويون بأنَّ الاسم يختص بالجر ومنهم أبي العباس محمد بن يزيد المبرد إذ ذكر إنَّ الأسماء ما كان واقعاً على معنى نحو : رجل ، فرس ، زيد ، وتعد الأسماء بواحدة :كلٌ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ،وإنْ أمتنع من دخول حروف الجر فهو ليس بأسم (المبرد(ت:٢٨٥م)،١٩٩٤م، صفحة ١٤١/١).

وقد عرض الزجاجي لتعريف المبرد وناقشه إذ قال: "ليس غرض ابي العباس هنا تحديد الاسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدأ ، فذكر اكثر ما يعمّ الأسماء المتمكنة (الزجاجي (ت:٣٧٧هـ)،١٩٧٩م، صفحة ٥١)

كما عرض له أيضاً أحمد بن فارس وذكر: إنَّ (كيف ،وإذا) أسمان لكن لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر (زكريا (ت:٣٩٥هـ)،١٩٩٧م، صفحة ٤٩)

أما الزمخشري فقد وافق الثمانيني في أنَّ الاسم يختص بالجر إذ ذكر: إنَّ الاسم لا يكون مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر، كما أنَّ الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب، والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثمَّ ، وهو حرف الجر أو معناه مثل : مررتُ بزيدٍ ، زيد في الدار (الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)،٢٠٠٤م، صفحة

٩٨). ووافقه ابن مالك ايضاً إذ قال:" وخصّ الجر بالاسم ،لأنّ عامله لا يستقِلُّ فيُحمَلُّ غيرهُ عليه ، بخلاف الرفع والنصب" (ابن مالك (ت:٦٧٢هـ)،١٩٦٧م، صفحة ٨)

أما الاشموني فقد وافق ابن مالك والثمانيني في أنَّ الاسم يختص بالجر إذ ذكر إنَّ الاسم يتميز بالجر وهو أفضل من التعبير بالجر ، لأن تعبير الجر يشمل الحرف والإضافة . (الاشموني ، ١٩٩٨م، صفحة ج٢٧/١)

٢-اختصاص الاسم بالإضافة :

تكون الإضافة على نوعين :إضافة محضة ، وإضافة غير محضة ، والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين : القسم الاول : إضافة اسم إلى اسم غيره وتكون بمعنى اللام ، والقسم الثاني : إضافة اسم إلى اسم هو بعضه وتكون بمعنى (من)، اما التي بمعنى اللام فتكون في الأسماء والظروف ، فالاسم نحو قولك : غلامُ زيدٍ ، والظروف نحو قولك : تحت السماء ، والإضافة المحضة لا تجتمع مع الالف واللام ، ولا تجتمع ايضاً الإضافة والتنوين ، ولا يجتمع الالف واللام والتنوين ، اما الإضافة بمعنى (من) نحو قولك : ثوبُ خَزٍّ.

اما الإضافة غيرُ المحضة تكون على أربعة أضرب :

١. اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وهو بمعنى (يضرب)

٢. الصفةُ الجاري إعرابها على ما قبلها ، وهو في المعنى لما أُضيفتْ إليه نحو قولك : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ وهو بمعنى (حسنٌ وجهه)

٣. إضافة أفعل إلى ما هو بعضٌ له نحو قولك : زيدٌ أفضل القوم ،فقد أضفت (زيد) إلى جماعة هو احدهم ، تزيد صفته على صفتهم جميعاً

٤. ما كان حقه أن يكون صفة للأول : فإنْ يكُ من الصفة وأضيف إلى الاسم نحو قولك: صلاة الأولى ، فمن قال هذا فقد ازال الكلام عن جهته ، لأن معناه النعت وحده ، ومن أضاف فجواز إضافته على إراده نحو قولك : هذهِ صلاةُ الساعةِ الأولى. (البغدادي ،، الصفحات ٥-٦-٨)

وجملة من النحاة جعلوا الإضافة مخصصة ومعرفة للاسم إذ قال الثمانيني : " والاسم يصحّ أنْ يعرّف ويخصص بالمضاف إليه ، فلما صحّ هذا فيه جاز أن يضاف إليه فلما صحّت الإضافة إليه دخله الجرّ، ولما لم يكن للفعل معنًى في نفسه يعرّف ولا يخصص لاستحالة هذا المعنى فيه امتنعت الإضافة إليه لأن المضاف إلى الفعل لا

يتعرف ولا يتخصص ، لأن الفعل لا يعرّف ولا يُخصصّ....." (الثمانيني ، الصفحات ٥٩-٦٠)ويظهر من رأي الثمانيني أنَّه قصد: إنَّ الإضافة من مختصات الاسم فلما صحّت الإضافة للاسم دون الفعل دخله الجر وامتنع ذلك بالفعل لأن الفعل لا يُعرّف ولا يُخصص . ووافق الثمانيني جمهور النحويين في اختصاص الاسم بالإضافة ومنهم المبرد إذ ذكر إنَّ الاسماء المضافة إلى الاسماء بأنْفُسِهَا تكون بمعنى اللام نحو قولك : مالُ زيدٍ أي المال لزيدٍ . (المبرد،١٩٩٤م، صفحة ج١٤٣/٤).

أما ابو علي الفارسي فقد ذكر إنَّ الاسماء المجرورة تكون على نوعين : النوع الاول : يُجر بالحرف ، والنوع الثاني : يُجر بإضافة اسم مثله إليه . (الفارسي (ت:٣٧٧هـ) ،١٩٦٩م، صفحة ٢٥١) ، أما ابن جني فقد ذكر: إنَّ الكلام يكون على ضربين : الاول : ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ هو غيره ويكون بمعنى اللام ، والثاني : ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ هو بعضه ويكون بمعنى مِنْ. (ابن جني ،١٩٨٥م، صفحة ١٣٦)

أما ابن فارس فقد ذكر في كتابه الصاحبي قول الفراء في علامات الاسم وهو " الاسم ما احتمل التنوين ، أو الإضافة أو الالف واللام" وقد عارضه ابن فارس إذ ذكر: إنَّ هناك من الاسماء لا تنوَّن ولا تضاف ولا يُضاف إليها ولا يدخلها الالف واللام . (زكريا ،١٩٩٧م، صفحة ٤٨)

ووافق رأي الثمانيني من جاء بعده ومنهم :

الزمخشري فقد وافق رأي الثمانيني في اختصاص الاسم بالإضافة إذ ذكر في كتابه المفصل : إضافة الاسم إلى الاسم تكون على ضربين معنوية وهو ما افاد تعريفاً نحو قولك : دارُ عمرٍ أو تخصيصاً نحو قولك : غلامُ رجلٍ ، أما اللفظية نحو قولك : مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ . (الزمخشري ،٢٠٠٤م، الصفحات ٩٨-٩٩-١٠٠).

ووافقه ابن مالك ايضاً إذ ذكر : إنَّ المضاف يكون جزءاً لما بعده بحيث يكون ما بعده مجروراً بمعنى (في) أنْ صحّت من حيث المعنى ، وبمعنى (من) أنْ صحّ اخبار المضاف بالمضاف إليه ، وبمعنى اللام تحقيقاً أو تقديراً . (ابن مالك ،١٩٦٧م، صفحة ١٥٥)

أما ابن الحاجب فقد وافق الثمانيني في اختصاص الاسم بالإضافة وذكر: إنَّ من خصائص الاسم دخوله اللام والجرّ والتنوين والإسناد إليه والإضافة ، ووافقهم الرضي في شرحه للكافية إذ : ذكر إنَّ الإضافة من خصائص الاسم وبيّن أنَّ الإضافة اما تكون مخصّصة كما في غلامُ رجلٍ ، أو تكون معرّفة كما في غلامُ زيدٍ ، والتخصُّص والتعرُّف من خصائص الاسم . (الاستر آباذي،١٩٩٣م، الصفحات ج٢٨/١-٣٧)

٣-التنوين والإضافة

التنوين : هي نون ساكنة تلحق أخر الاسم لفظاً وتسقط خطاً ، والتنوين يدخل في الكلام لثلاث معانٍ : (الزجاجي ،١٩٧٩م، الصفحات ٩٧-٩٨-٩٩)

المعنى الاول : الفرق بين المتمكن الخفيف في الاسماء وبين الثقيل الذي هو ليس بمتمكن ، وقال بعض الكوفيين التنوين فاصل بين المفرد والمضاف وهذا احد المعاني التي يدخلها التنوين .

المعنى الثاني : إنَّ يكون عوضاً من المحذوف من الكلمة نحو قولك : هؤلاء جوارٍ ، وذلك أنَّ التنوين في الكلمة عوض من نقص البناء وأصل الكلمة هو (جواري) ولأن الصفة استثقلت في الياء المكسور ما قبلها فأسكنت ، فلما سكنت نقص البناء فأدخل التنوين عوضاً عن نقص البناء فلهذا سقطت الياء لسكونها وسكون التنوين بعدها .

المعنى الثالث : إنَّ يكون فرقاً بين الاسماء المعرفة والنكرة في بعض الاسماء خاصة وهي الاسماء التي في أواخرها زوائد من الالفاظ الاعجمية نحو : عمرويه ، سيبويه ، لأن هذه الاسماء في أواخرها الفاظ ليست من كلام العرب لهذا استثقلوها ، فأجروها مجرى الاصوات ومنعوها الإعراب وبنوها على الكسر لأن ما قبل أواخرها ساكن فيقولون : هذا عمرويهِ ، ورأيتُ عمرويهِ ، ومرروتُ بعمرويهِ بالكسر في كل الحالات ، وإذا أرادوا أنْ يجعلوها نكرة نونوها فقالوا : هذا عمرويه ، ومررتُ بعمرويهٍ آخر ، فجعلوا التنوين دليل على المنكور منها.

ولا يمكن الجمع بين التنوين الذي يدلُّ على انقطاع الاسم وبين الإضافة التي تدل على اتصال الاسم فقال الثمانيني :"لا يجوز أنْ يجمع بين التنوين والإضافة فيقال : هذا غلامٌ زيدٍ ؛ لأن التنوين يدلُّ على انقطاع الاسم وتمامه ، والإضافة توجب الاتصال ، ومحال أنْ يكون الاسم متصلاً منفصلاً" (الثمانيني (ت:٤٤٢هـ) ،٢٠٠٣، صفحة ٧٨)

بيّن الثمانيني أن الاسم أما منون فينقطع عن الإضافة ، وأما مضاف إلى ما بعده ومحال أنْ يكون متصلاً (مضاف) ومنفصلاً (منقطع)

ووافق ابن السراج رأي الثمانيني بقوله : " التنوين يسقط من كل مضاف " (البغدادي ،، صفحة ٣٨٧)

ووافقه الزجاجي ايضاً إذ ذكر : إنَّ الاسم إذا أُضيف إلى اسمٍ آخر يحذف منه التنوين ويجر المضاف إليه نحو : هذا غلامُ زيدٍ . (الزجاجي ، ١٩٨٤م، صفحة ١٤٤)

ووافق هذا الرأي من جاء بعد الثمانيني ومنهم ابو بكر الانباري إذ ذكر : فإن قيل : فَلِمَ حُذف التنوين من المضاف ؟ لأن التنوين يدلُّ على الانفصال ، والإضافة تدلُّ على الاتصال فلا يمكن الجمع بينهما. (الانباري (ت:٥٧٧هـ) ،١٩٩٩م، صفحة ٢٠٦)

ووافق ابو البقاء العكبري هذا الرأي وذكر وجهين (العبكري ،٢٠٠١م، صفحة ٣٨٧/١)

الاول : إنَّ التنوين يدلُّ على التنكير ، والإضافة تدلُّ على التعريف فلا يمكن الجمع بينهما لتنافي معنييهما

الثاني : إنَّ التنوين يدلُّ على انقطاع الاسم وانتهاءه، والإضافة تدلُّ على اتصال الاسم وتمامه بالمضاف إليه فلا يمكن الجمع بينهما

ووافقه ابن مالك ايضاً إذ ذكر : إنَّ التنوين يزال من الاسم عند إضافته إلى ما بعده فيتخصص بالمضاف إليه أنْ كان نكرة أن كان نكرة ويتعرف به أن كان معرفة (ابن مالك ،١٩٦٧م، صفحة ١٥٥). ولم نجد من خالف الرأي من جمهور النحاة قبل الثمانيني وبعده .

٤-الحال والجار والمجرور

الحال : هو نوعٌ من المنصوبات في اللغة العربية يأتي لبيان هيئة صاحب الحال بعد وقوع الفعل ويكون نكرة دائماً ، والعامل في الحال يكون على ضربين متصرف (وهو التنقل في الأزمنه) ، وغير متصرف

إذا كان العامل في الحال متصرفاً يجوز تقديم الحال عليه نحو قولك : جاء زيدٌ راكباً ، وجاء راكباً زيدٌ ، وراكباً جاء زيدٌ ، كل هذهِ الحالات جائز ؛ لأن الفعل (جاء) فعل متصرف نقول : جاء _ يجيء – مجيئاً ، فهو جاءٍ.

أما إذا كان العامل في الحال غير متصرف فلا يجوز تقديم الحال عليه (ابن جني ،١٩٨٥م، الصفحات ١١٦-١١٧)

وقد ذكر هذا الرأي الثمانيني في كتابه إذ قال : " وقد أجاز بعض النحويين تقديم الحال على الجار والمجرور فقال : (مررتُ راكباً بزيدٍ) وجعل (راكباً) حالاً من (زيد) فقدمها على حرف الجر . وقال : إنَّ العامل في الحال هو الفعل ، والفعل متصرف في نفسه فينبغي أنْ يتصرف في معموله فجاز أنْ يتقدم الحال على صاحبها . وهذا الذي ذكر ليس بصحيح ؛ لأن الفعل عمل في الجار والمجرور جميعاً فصار كالشيء الواحد ، فإن جاز أنْ يتقدم الحال على الجار والمجرور ، وجب أنْ تكون حالاً لهما جميعاً ، ومحال أنْ يكون للحرف حال ، فلأجل هذا لا يكون لها

جميعاً ولو جاز أن يكون للباء حالاً لانضمامها إلى غيرها جاز أن يكون لها حال إذا انفردت ، وليس أحد يجعل لها حالاً إذا انفردت" (الثمانيني (ت:٤٤٢هـ) ،٢٠٠٣، صفحة ٣٠٤) .

ويظهر من قول الثمانيني أنه منع تقدم الحال على الجار والمجرور ؛ لأن لو جاز تقدم الحال على الجار والمجرور لكان حالاً في حرف الجر والاسم المجرور ، ومحال أنْ يكون للحرف حالاً.

وذكر هذا الرأي جملةٌ من النحاة قبل الثمانيني ومنهم سيبويه إذ ذكر : منع تقدم الحال على الجار فلا يجوز : مررتُ قائماً برجلٍ ؛لأن الحال صار قبل العامل (وهو حرف الجر) في الاسم . (سيبويه (ت:١٨٠هـ)، ١٩٨٨م، صفحة ١٢٤/٢)

أما الفراء فقد أجاز تقديم الجار والمجرور على الحال ولكن بشرط أنْ يتقدم المبتدأ على الحال نحو : زيدٌ قائماً في الدار ، عبدُالله قائماً فيها (الفراء (ت:٢٠٧هـ) ،د.ت، صفحة ٤٠٢/٣)

أما المبرد فقد ذكر : أنه إذا كان العامل في الاسم ليس فعلاً لم يكن الحال ألاّ بعده نحو قولك :

زيدٌ في الدارِ قائماً ، وفي الدارِ قائماً زيدٌ ، وفي الدارِ زيدٌ قائماً . (المبرد،١٩٩٤م، صفحة ٣٠٠/٤)

أما ابن جني فقد ذكر : إذا لم يكن العامل متصرفاً – أي يكون فعلاً ماضياً ومضارعاً وأمراً – فلا يجوز تقدم الحال عليه نحو قولك : مررتُ بزيدٍ جالساً ، ولو قلت : مررتُ جالساً بزيد ، لم يجز ؛ لأن الحال المجرور لا يتقدم عليه . (ابن جني ،١٩٨٥م، صفحة ١١٧)

وكذا وافق الثمانيني من جاء بعده ومنهم :

أبو البقاء العكبري حيث قال : " ولا يجوز تقديم حال المجرور عليه ، لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، والعامل في صاحب الحال هو الحرف المعلّق بالفعل فصار كالشيء الواحد فتقديمها على الجار يفصل بين الفعل والحرف ، لأن حرف الجر لا تصرّف له ، وهو العامل في صاحب الحال وليس له معنى يعمل به ، فأمتنع قولك : (مررتُ قائماً بزيدٍ) و (قائماً مررتُ بزيدٍ) والقيام لزيد " (العبكري ،٢٠٠١م، صفحة ٣٩٢/٢)

أما ابن الخباز فقد ذكر : إنَّ العامل في الاسم إذا لم يكن متصرف لم يجز تقديم الحال عليه ، لأنه أفترق عن الفعل لفقد التصرف . (الخباز ، ٢٠٠٧م، صفحة ٢٠٥)

أما ابن مالك فقد ذكر وجهين : (ابن مالك ،١٩٦٧م، صفحة ١١١)

الوجه الاول : فإن كان الجامد ظرفاً أو حرف جر مسبوق بمخبر عنه جاز على الاصح توسيط الحال بقوة أنْ كان ظرفاً أو حرف جر.

الوجه الثاني : إنَّ لم يكن الحال ظرفاً أو حرف جر فيتوسط بين الاسم وبين الجار والمجرور بضعفٍ .

وقد ذكر الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك إنه (ابن مالك) لا يمنع تقديم الجار والمجرور على الحال بل يجيزه لأن المجرور في الحرف مفعول به في المعنى ، ولا يمتنع تقديم الحال على المفعول به ، اما الاشموني فقد ذكر رأيه وهو أنْ جواز تقديم الحال على الجار والمجرور مخصوص بالشعر (الاشموني ، ١٩٩٨م، الصفحات ١٥/٢-١٨).

المبحث الثاني

المُحال في الافعال

١- (كان) الزائدة

كان وأخواتها هي أفعال ناسخة أو تسمى بالأفعال الناقصة (وقد سميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها أي لا تتمّ الفائدة بالمرفوع بعدها ، بل تحتاج مع المرفوع إلى منصوب) ، تدخل هذهِ الأفعال على المبتدأ والخبر ترفع المبتدأ اسماً لها ويكون مشبّهٌ بالفاعل ، وتنصب الخبر خبراً لها ويكون مشبّهٌ بالمفعول نحو قولك : كان زيدٌ قائماً ، وكذلك ما تصرَّفَ منها نحو قولك : يكون أخوك منطلقاً ، وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة ، فيكون اسم (كان) المعرفة ، وخبرها (النكرة) نحو قولك : كان عمرو كريماً

أما إذا كانا جميعاً معرفتين أي (الاسم والخبر) كنت فيهما مخيراً جعلت أحداهما اسم (كان) والثاني خبر (كان) نحو قولك : كان زيدٌ أخاك ، ويجوز أن نقول : كان أخوك زيداً. (ابن جني ،١٩٨٥م، الصفحات ٨٥-٨٦-٨٧) وقد بيّن الثمانيني أقسام (كان) في قوله :" والناقصة والتامة تكونان أول الكلام ، فأما الزائدة فلا يجوز أنْ تقع أول الكلام ، لأن وقوع الشيء أولاً يدل على قوة العناية به ، وكونه زائداً يدل على إطراحه وقلة الاكتراث به ، ومحال أنْ يكون الشيء زائداً أولاً لتدافع هذين المعنيين ، فإذا استحال أنْ تكون زائداً أولاً صحّ أنْ تكون زائدة حشواً وأخراً" (الثمانيني (ت:٤٤٢هـ) ،٢٠٠٣، صفحة ٢١٧) يظهر من قول الثمانيني : إنَّ وقوع الشيء أول الكلام يدل على

الاهتمام والعناية لذا تقع (كان) التامة والناقصة في أول الكلام ، أما الزائدة فمحالاً أنْ تقع أول الكلام ، لأن الزائد ليس فيه اهتمام وعناية.

وذكر هذا الرأي جملة من النحاة قبل الثمانيني ومنهم :

المبرد إذ ذكر في أحد أوجه إعراب الاسم الواقع بعد (كان) حيث ذكر مثالاً : إنَّ زيداً كان منطلقاً ، فقال إنَّ شئت رفعت منطلقاً فتكون (كان) زائدة للتوكيد ، ومنه يظهر أنْ (كان) الزائدة لا تقع في أول الكلام . (المبرد،١٩٩٤م، صفحة ١١٦/٤)

أما ابن السراج فقد ذكر في الموضع الثالث من مواضع (كان) أنْ تكون زائدة للتوكيد نحو قولك : زيدٌ كان منطلقاً ، ومعناه (زيد منطلق) ، وذكر ايضاً أنه جاز ألغاء (كان) لوقوعها بين المبتدأ والخبر. (البغدادي ،، الصفحات ٩١/١-٩٢)

ومعناه أنْ (كان) الزائدة لا تقع في أول الكلام كذلك.

وأما الزجاجي فقد ذكر إنَّ ل(كان) أربعة مواضع والموضع الثالث منها تكون زائدة ومثّلَ بقول الفرزدق :

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتَ بَدَارِ قَوْمٍ وجِيَران لَنَا كَانُوا كِرَامِ

فنصب (كراماً) على أنها نعتاً ل (جيران) وألغى (كان) فيكون اسمها مستتراً فيها بمعنى الأمر والشأن. (الزجاجي ، ١٩٨٤م، الصفحات ٤٨-٤٩) فـ (كان) الزائدة لا تقع في أول الكلام .

أما ابن جني فذكر إنَّ (كان) تُزاد عندما تكون مؤكدةً للكلام فلا تحتاج إلى خبر منصوب ومثّلَ بقوله : مررتُ برجلٍ كان قائمٍ ومعناها : مررتُ برجلٍ قائمٍ فـ(كان) زائدة ولا اسم لها ولا خبر. (ابن جني ،١٩٨٥م، الصفحات ٨٩-٩٠) فلا يمكن أنْ تأتي أول الكلام

ووافق من جاء بعد الثمانيني على هذا الرأي ومنهم :

ابو البقاء العكبري حيث ذكر : إنَّ سبب زيادة (كان) أنها شابهت الحروف في أن معناها في غيرها وأن ل(كان) الزائدة فاعلٌ مضمرٌ فيها (العبكري ،٢٠٠١م، صفحة ١٧٢/١)

أما ابن الخباز فقد قال :"ول (كان) موضع آخر تكون فيه زائدة ، ولزيادتها شرطان :أحدهما : أنْ تكون ماضية فلا تزاد مضارعة ، والثاني أنْ تكون متوسطة أو متأخرة فلا تزداد متقدمة تقول : زيدٌ كان قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ كان" . (الخباز ، ٢٠٠٧م، صفحة ١٤٢)

ونقل ابن الخباز عن ابن السراج أنه ذكر : لا توجد زيادة في كلام العرب لأنه تكلمٌ لغير فائدة ، وما جاء من الزيادة حمله على التوكيد ، والتوكيد أمرٌ مطلوب لذلك وضعوا له ألفاظاً تخصه . (الاستر آباذي،١٩٩٣م، الصفحات ١٠٣٤/٢-١٠٣٥) والتوكيد يؤكدُ ما قبله فلا يقع في أول الكلام

أما الرضي فقد ذكر : إنَّ (كان) تُزاد غير مفيدةٍ لشيء إلا التوكيد وهذا معنى زيادتها في كلام العرب ومثّل في هذا البيت : (الاستر آباذي،١٩٩٣م، الصفحات ١٠٣٤/٢-١٠٣٥)

سراة بني ابي بكر تَسَامى على كان المسوَّمة العِرابِ

أما الاشموني فقد ذكر في شرحه على عبارة ابن مالك (وقد تزاد (كان) في حشوٍ) أي بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين (ما وفعل التعجب) ومثّل بـ (ما كان أَحْسَنَ زيداً) وتُزاد كذلك بين الصفة والموصوف وكذلك بين العاطف والمعطوف ، ثم ذكر في التنبيهات :

أولاً : أنها لا تُزاد بلفظ المضارع وقال هو كذلك إلا ما ندر .

ثانياً : أنه فهم من قول الماتن (في حشوٍ) أنها لا تزاد في غير هذا الموضع وقال معقباً هو كذلك خلافاً للفراء الذي اجاز زيادتها في آخر الكلام. (الاشموني ، ١٩٩٨م، الصفحات ٢٤١/١-٢٤٢-٢٤٤-٢٤٥)

أما السيوطي فقد ذكر في (كان) مسألتين ، حيث ذكر في المسألة الثانية أن (كان) تزاد بشروط أن تكون بلفظ الماضي وأن تكون متوسطة بيم مسندٍ ومسندٍ إليه نحو قولك : ما كان أحسن زيداً. (السيوطي (ت:٩١١هـ) ،١٩٩٢م، صفحة ٩٩/٢)

٢-إلغاء عمل الافعال التي تنصب مفعولين

والأفعال التي تنصب مفعولين هي الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ مفعولاً أول وتنصب الخبر مفعولاً ثاني ، وإنَّ الجمل التي تدخل عليها هذهِ الأفعال جملٌ تامة قائمةُ بنفسها فيحدث الشك أو اليقين في أخبارها عندما تدخل هذهِ الأفعال ، فلذلك لا يجوز الأقتصار على أحد المفعولين فتقول : حسبتُ زيداً منطلقاً ،

فلا يصح قولنا : (حسبتُ زيداً) ولا (حسبتُ منطلقاً) فلا بد من المفعولين معاً . (سيبويه (ت:١٨٠هـ)، ١٩٨٨م، الصفحات ٤٥٠/١-٤٥١)

وتقسم هذهِ الأفعال إلى قسمين (ابن عقيل (ت:٧٦٩هـ)،٢٠٠٨م، الصفحات ٢٢/٢-٣٢-٣٣):

١-أفعال القلوب ٢-أفعال التحويل

وأفعال تقسم إلى قسمين ، أحدهما يدل على اليقين وهي : (رأى ، عَلِمَ ، وَجَدَ ، دَرَى ، تعلَّم)

والثاني يدل على الرجحان وهي : (خال ، ظنَّ ، حسِبَ ، زَعَمَ ، عَدَّ ، حَجَا ، جَعَلَ ، هَبْ)

أما أفعال التحويل هي : (صيّر ، أتخذ ، ترك ، ردّ)

وقد حصل خلافٌ في عمل هذهِ الأفعال عند تقدمها أو توسطها أو تأخرها في الكلام قال الثمانيني : " وهذهِ الأفعال لا تخلو أنْ تكون قبل المبتدأ وخبره أو بينهما أو متأخرة عنهما ، فإن وقعت قبلهما وجب أن تنصبهما ، وإنّما وجب هذا لأمرين : أحدهما : إنَّ العلم والشك لما تقدّما قويا فلم يجز أنْ يُلغيا ، نحو : (ظننتَ زيداً منطلقاً) و (خلت أباك خارجاً)

والوجه الثاني : إنَّ وقوع الشيء أولاً هو وقوعه في أعلى مراتبه ، ويدلّ على قوة العناية به ، وكون الشيء ملغى يدلّ على اطراحه وقلة الاكتراث به ، ومحال أنْ يكون الشيء مَعْنيّاً به مطرّحاً " (الثمانيني (ت:٤٤٢هـ) ،٢٠٠٣، صفحة ٢٧٥)

وقد بيّن الثمانيني إنَّ افعال القلوب إذا جاءت قبل المبتدأ والخبر وجَبَ نصبهما لسببين : أولاً : إنَّ العلم والشك إذا وقعا في أول الكلام قويا فلا يجوز إلغاؤهما ، ثانياً : إنَّ وقوع الشيء اولاً يدل على العناية والاهتمام ومحال أنْ يكون الشيء مهتماً به ومُلغى .

وقال بهذا الرأي من جاء قبل الثمانيني ومنهم سيبويه إذ ذكر إنَّ افعال القلوب إذا ألغيت لا تقع في أول الكلام نحو قولك : عبدالله اظنُّ ذاهبٌ ، وبيّن أنْ التأخير أقوى لأن الشك يأتي بعد أنْ يمضي الكلام على اليقين (سيبويه (ت:١٨٠هـ)، ١٩٨٨م، الصفحات ١١٩/١-١٢٠).

أما ابن السراج فقد ذكر: إنَّ افعال القلوب تدخلان على المبتدأ والخبر ، فإذا ألغي الفعل بقي الكلام تاماً ، ومثّل بقوله : (زيداً ظننت منطلقاً) فإذا ألغيت (ظننتُ) بقي زيد ومنطلق ، فقلت : زيد منطلق (البغدادي،د.ت، الصفحات ١٨٧/١-٢٦٠/٢) .ومنه يظهر أن هذهِ الأفعال إذا جاءت أول الكلام لا يجوز أن تلغى.

أما السيرافي فقد ذكر: إنَّ هذهِ الأفعال إذا جاء في أول الكلام فلا يجوز إلغاؤها ، أما إذا توسطت أو تأخرت جاز إلغاؤها وإعمالها نحو قولك : زيداً حسبتُ منطلقاً ، زيدٌ حسبتُ منطلقٌ

وذكر إنَّ سبب جواز الغاؤها أنها دخلت على جملة قائمة بنفسها أي تامة المعنى ، فإذا تقدمت الجملة أو جزءٌ منها حصل الخبر ولم يكن في الكلام شكٌ فحُملت الجملة ولفظها قبل دخول الشك (السيرافي (ت:٣٦٨هـ)،٢٠٠٨م) .

ووافق جملةٌ من النحاة الذين جاءوا بعد الثمانيني على هذا الرأي ومنهم الزمخشري إذ ذكر: إنَّ هذهِ الأفعال إذا تقدمت على المبتدأ والخبر أعملت وإذا توسطت أو تأخرت جاز فيها الإعمال والإلغاء ومثّل بالبيت التالي (الزمخشري ،٢٠٠٤م، الصفحات ٢٦٢-٢٦٣):

أبا لأراجيز يا ابنَ اللُّؤْم توعِدني وفي الأراجيز خلتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ

فألغى (خلتُ) لأنها جاءت متوسطو لذا رفع اللؤم والخور.

أما أبو البركات الأنباري فقد ذكر في الوجه السادس في (مسألة القول في عامل النصب في المفعول) إنَّ افعال القلوب إذا توسطت ألغي عملها ومثّل بقوله : (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ) وقد ذكر: إنَّ سبب الإلغاء هو أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها أي أنْ الإلغاء يكون للمفرد لا للجمل (الأنباري (ت:٥٧٧هـ)،١٩٦٢م، صفحة ٨٠/١)

أما الرضي الاستراباذي فقد ذكر أن هذهِ الأفعال إذا توسطت يجوز الغاؤها ، وفرّق بين التعليق والإلغاء : أن التعليق إبطال العمل لفظاً دون المعنى ، والإلغاء إبطال العمل لفظاً ومعنى ، ومثّل بقوله : زيدٌ علمتُ قائمٌ ، وذكر فرقاً أخر أن الالغاء أمرٌ أختياري أي يجوز فيه الإعمال ، والتعليق ضروري . (الاستر آباذي،١٩٩٣م، صفحة ٩٩١/٢)

وقد ذكر ابن هشام الانصاري : إنَّ هذهِ الأفعال إذا تقدمت لا يجوز الغاؤها خلافاً للكوفيين والأخفش واستدلوا بقوله:

أنّي رأيتُ مِلاكُ الشِّيَمةِ الأدبُ

فرفعوا (ملاكُ ، والأدبُ) بإهمال (رأيتُ) مع أنها متقدمة في الكلام (الأنصاري (ت٧٦١هـ)، د.ت، صفحة ٦٥/٢)

المبحث الثالث

المُحال في الحروف

١-(أَنْ) الموصولة

الحروف الموصولة ثلاثة وهي (ابن جني ،١٩٨٥م، صفحة ٢٥٤):

(ما) و (أَنْ) و (أنّ) الثقيلة ، وتكون معاني جميعها بصلاتها (المصادر) نحو قولك : سَرّني ما قُمْتَ أي : قيامُكَ ، ومنه قوله تعالى : " بما كانوا يُكذِّبون " أي : بتكذيبهم.

أما (أنَّ) الثقيلة فهي تنصب الاسم وترفعُ الخبر ، وتكون بمعنى المصدر .

أما (أنْ) الخفيفة فهي تكون ناصبة للفعل ، ويكون الفعل بعدها صلةٌ لها نحو قولك : أُريدُ أنْ نقومَ ، وقد يُعطف فعلٌ على الفعل الذي هو مصدر (أن) وقد قال الثمانيني : " وقد يجوز أن تعطف على الفعل الذي هو صلة (أَنْ) أفعالاً أُخر إذا كان الذي في الفعل الأول يعمل فيما بعده ، فإذا صحّ ذلك جاز أن تعطف الثاني على الأوّل ، تقول : (أريدُ أَنْ أزورك فتكرمني) ، تقديره : (أريد الزيارة والإكرام)لأنه يصحّ أن تريد الإكرام كما تريد الزيارة ، ولو قلت : (أُريدُ أَنْ أزورك فيمنعَني البوابُ) لم يجز ، لأن من يرد الزيارة لم يرد المنع منها ، وإذا استحال أن يعطف الثاني على الاول وجب أن يقطعه من إعرابه ويرفعه ، تقول : (أريدُ أَنْ أزورك فيمنعُني البوابُ) ، أي : فإذا البوّاب يمنعُني " (الثمانيني (ت:٤٤٢هـ) ،٢٠٠٣، صفحة ٧٢٥).

ويظهر من كلام الثمانيني إنَّ (أن) الخفيفة تنصب الفعل ، والفعل والفاعل صلةٌ لها ، والمصدر (وهو الفعل الواقع بعد أن) قد يكون في موضع رفع ونصب وجر ، ويجوز أنْ نعطف على الفعل الذي هو صلة (أن)أفعالاً أخرى إذا كان ما في الفعل الأول يعمل فيما بعده عند ذاك يصح عطف الثاني على الأول ، وقد لا يصح المعنى في العطف ومثّل بقوله :(أريد أن أَزورك فيمنعَني البوابُ)

ولم يجز ذلك لأن من يرد الزيارة لم يرد المنع منها فيستحيل عطف الثاني على الأول ، لذا وجب أنْ نقطعه من إعرابه ونرفعه.

وذكر هذا الرأي جملةٌ من النحاة قبل الثمانيني ومنهم سيبويه إذ قال " أريدُ أنْ تأتيني ثم تحدِّثَني ، .... ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدِّثُني جاز ، كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدِّثُني " (سيبويه (ت:١٨٠هـ)، ١٩٨٨م، صفحة ٥٢/٣)

ويظهر من كلامه أنه لا يصح العطف على مصدر (أن) أي الفعل الواقع بعدها إذا كان المعنى ممتنع فنقطعه عن العطف ويرفع .

أما المبرد فقال فقال :"في باب الفِعْل بعد (أن) وانقطاع الآخر عن الأول : فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأْنَفاً ، وذلك قولك : أُريد أنْ تأتيني فَتَقْعُدُ عنّي ؟ وأُريدُ أنْ تكرمَ زيداً فتُهينُه ؟ فالمعنى : أنّه لم يرد الإهانة ، إنّما أراد الإكرام ، فكأنه في التمثيل : أُريد أنْ تكرم زيداً فإذا أنت تُهينُه ، وأُريد أنْ تأتيني فإذا أنت تقعد عنِّي ". (المبرد،١٩٩٤م، صفحة ٣٢/٢)

ويظهر من كلامه أنه ممن قال بهذا الرأي ، أي إنَّ إذا كان الفعل الثاني خارجاً من حيث المعنى عن الفعل الأول فينقطع عن العطف ويكون مستأنفاً.

أما ابن جني فقد ذكر إنَّ الفعل الثاني المعطوف على المصدر (الواقع بعد أن) يكون مستأنفاً مرفوعاً فيقطع عن إضافته للأول لفساد المعنى (ابن جني ،١٩٨٥م، صفحة ٢٥٥).

ووافق من جاء بعد الثمانيني على هذا الرأي ومنهم أما ابن الخباز فذكر إنَّ عطف الفعل على الفعل المنصوب بـ (أن) يصحُّ إذا اشترك معه في النصب ومثّل بقوله : أُحبُّ أَنْ تذهبَ فتضربَ زيداً، فتنصب (تضرب) وإن لم يصح اشتراكه في النصب فيقطع عن الإضافة ويرفع (الخباز ، ٢٠٠٧م، صفحة ٥١٥) .

أما ابن هشام الأنصاري فقد ذكر أن (أن) المصدرية المفتوحة يصحّ فيها عطف المفرد على الجملة ، وكذلك يصحّ العطف في التعليل ومثّل بقوله : إنَّ جئتني وأحسنت إليّ أكرمتك " فجعل المجيء والإحسان علةٌ للإكرام فصحّ العطف . (ابن هشام (ت:٧٦١هـ)،٢٠٠٠م) .

ولم نجد مَن ذكر هذهِ المسألة من العلماء الذين جاؤوا بعد الثمانيني غير ابن الخباز وابن هشام

٢- (ما) الزائدة

وال (ما) إما أن تكون حرفاً وذلك إذا كانت نافية أو زائدة أو كافة أو مصدرية ، وإما أنْ تكون اسماً إذا جاءت في غير هذهِ المواضع أعلاه (الثمانيني (ت:٤٤٢هـ) ،٢٠٠٣، صفحة ٣٧).

والحروف الزائدة في اللغة العربية تأتي للتأكيد والفصاحة أو غيرهما ، والحرف الزائد ليس معناه أنه لا يكون إلا زائداً بل له مواضع معينه يُزاد فيها وفي غير هذهِ المواضع لا يكون زائداً (ابي الفداء (ت:٧٣٢هـ)،٢٠٠٥م، الصفحات ١٠٧/٢-١٠٨)

و(ما) الزائدة – محل بحثنا – فقد قال الثمانيني : "فإنه لا يجوز وقوعها أول الكلام ، لأن وقوع الشيء في أول الكلام يدلّ على قوة العناية به ، وكونه زائداً يدلّ على اطراحه ، ومحال أنْ يعنى بالشيء ويكون مطرحاً". (الثمانيني (ت:٤٤٢هـ) ،٢٠٠٣، صفحة ٣٨)

ويفهم من قول الثمانيني إنَّ وقوع الشيء في أول الكلام يدلّ على قوته والعناية به ، وكونه زائداً يدلّ على اطراحه وعدم العنايةُ به ، ومحال أنْ يكون الشيء معتنى به ومطروحاً لذا لا تزاد ال (ما) في أول الكلام وتكون زائدة إما حشواً أي إذا كانت بين شيئين أحداهما عاملٌ في الآخر كأن تكون بين الجار والمجرور والناصب والمنصوب والجازم والمجزوم والرافع والمرفوع وإما أخراً أي تكون زائدة في آخر الكلام .

وذكر هذا الرأي جملةٌ من النحاة قبل الثمانيني ومهم سيبويه إذ ذكر أن (ما) نافية وتكون بمعنى (ليس) ومثّل بقوله : عبدُالله منطلق ، فتقول : ما عبدُالله منطلق ، فتنفي بهذا اللفظ كما تقول : ليس عبدُالله منطلقاً ، وتكون للتوكيد لَغْواً أي (زائدة) وذلك نحو قولك : مَتَى ما تَأْتني آتك (سيبويه (ت:١٨٠هـ)، ١٩٨٨م، صفحة ٢٢١/٤) فتكون (ما) زائدة حشواً.

أما ابن اسحاق الصميري فقد ذكر: إنَّ (ما) تكون زائدة في الحروف المجازاة للتأكيد ، فتكون شرطاً إذا زيدت مع (إنْ) ومثّل بقوله تعالى : ﴿ فإمَّا تثقفنَّهم في الحرب فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خلفهم ﴾ فأدغمت النون مع (ما) الزائدة للتوكيد (الصميري (ت:٣١٥هـ)،١٩٨٢م، صفحة ٤١٠/١).فتكون زائدة في الحشوِ ايضاً.

أما ابو علي الفارسي فقد ذكر إنَّ (ما) تكون زائدة للتوكيد ومثّل بقوله تعالى : ﴿ مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ ، وتكون زائدة ايضاً مع (أنْ) فتكون عوضاً من فعل الشرط كما في قولهم : أمّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ (الفارسي (ت:٣٧٧هـ) ، ١٩٩٠م، صفحة ١٢/١) .

أما البطليوسي فقد قال :"وتكون زائدة على ضربين ، فأحد الضربين لا تخل فيه بإعراب ولا معنى كقوله تعالى :" فبما نقضِهم ميثاقَهم" والضرب الآخر يتغير فيه الإعراب كقولك : أن زيداً قائمٌ ، ثم تقول : انما زيدٌ قائمٌ فتكف (أن) عن العمل" (البطليوسي(ت٥٢١هـ)،د.ت، صفحة ٣٤٢). ويفهم من كلامه أن الضرب الاول تكون فيه زائدة ولا تخل لا بإعراب ولا بمعنى ، أما الضرب الثاني فتخل في الإعراب حيث تكف (أن) عن العمل.

وذكر هذا الرأي جملةٌ من النحاة بعد الثمانيني ومنهم :

الرضي حيث ذكر إنها تزاد إذا أفادت معنى الشرط نحو قولك إذا ما تكرمني أكرمك ، وقد تزاد مع بعض حروف الجر نحو "فبما رحمةٍ" ، وقلت زيادتُها بعد المضاف نحو قولك : من غيرما جُرمٍ (الاستر آباذي،١٩٩٣م، الصفحات ١٣٧٥/٢-١٣٧٦-١٣٧٧)

ومنه يتضح أنها تزاد حشواً أي لا تكون زائدة في أول الكلام.

أما ابو الفداء فقد ذكر إنها تزاد مع (متى ، إذا ، أين ، أي) ومع (إنْ) إذا وقعت شروطاً نحو : متى ما تكرمني وإذا ما أكرمتني ، وأين ما تكن أكن ، وتزاد ايضاً مع بعض حروف الجر نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ وأما قوله "جئت لامر ما" فقد قيل: زائدة ، وقيل: صفة (ابي الفداء، ٢٠٠٥م، الصفحات ١٠٧/٢-١٠٨). فتكون زائدة في الحشوِ وفي آخر الكلام .

أما المرادي فقد قال :"وأما الزائدة _ما_ فلها أربعة أقسام : الاول : إنَّ تكون زائدة لمجرد التوكيد وهي التي دخولها في الكلام كخروجها نحو :"عَمّا قَلِيلٍ" ، الثاني : إنَّ تكون كافة وهي تقع بعد (إن واخواتها) نحو قولك : ﴿ إنّما اللهُ إلهٌ واحِدٌ ﴾، الثالث : إنَّ تكون عوضاً وهي ضربان عوض من فعل ، وعوض من الإضافة ، فالأول كقولهم : أمَّا أنت مُنطلقاً انطلقتُ ..... والثاني كقولهم : حيثما ، وإذما فـ (ما) فيها عوض من الإضافة" (المرادي (ت:٧٤٩هـ)، ١٩٩٣م، الصفحات ٣٣٢-٣٣٣)

الخاتمة

ابرز النتائج التي توصل إليها البحث وهي :

١-أن مفهوم المُحال هو المفهوم الذي يكون ممتنعاً وفقاً لقواعد اللغة العربية بحسب رأي المصنف في هذا الكتاب.

٢-ذكر المصنف أن للمحال اسبابٌ متعددة كان ابرزها استحالة جمع المتناقضين.

٣-وقد تتبعنا كلمة المحال في هذا الكتاب وبكافة صيغها مثل استحال أو يستحيل ، وقد جمعناها كلها في هذا البحث.

المصادر والمراجع

ابن عقيل،بهاء الدين عبد الله (ت:٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر ،ط١،٢٠٠٨م.

ابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،١٩٦٧م .

ابن منظور ،أبي لبفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت:٧١١هـ)،لسان العرب، دار صادر – بيروت ،ط١ ، د.ت.

ابن هشام ،ابي محمد عبد الله (ت:٧٦١هـ)،مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، تحقيق وشرح : عبد اللطيف محمد الخطيب ، مطابع السياسة ،الكويت ،ط١، ٢٠٠٠م.

ابن هشام، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مشورات المكتبة العصرية ، صيدا– بيروت ،٢٠٠٠م.

ابي الفداء (ت:٧٣٢هـ)، الكناش في النحو والتصريف ، دراسة وتحقيق : د. جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب – القاهرة ،ط٢،٢٠٠٥م.

الاستر آباذي،رضي الدين (ت٦٨٦هـ)شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : د.حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي ، دار الثقافة والنشر بالجامعة ط١٩٩٣،١م..

الاشموني ، أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت:٩٠٠هـ) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد ، إشراف :الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٩٨م.

الأنباري، الامام كمال الدين ابي البركات (ت:٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ومعه كتاب الأنتصاف من الإنصاف ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ،مطبعة السعادة ،ط١٩٦٢،٤م.

الانباري، كمال الدين ابي البركات عبد الرحمن (ت:٥٧٧هـ)، اسرار العربية ، تحقيق وتعليق : بركات هّبود، بيروت –لبنان،ط١ ،١٩٩٩م.

الانصاري،الشيخ زكريا بن محمد (ت:٩٢٦هـ)،الحدود الانيقة والتعريفات الدقيقة ، تحقيق :د.مازن المبارك ،دار الفكر المعاصر ، بيروت –لبنان ،ط١ ،١٩٩١م..

البطليوسي،ابي محمد عبد الله بن محمد بن السيد(ت:٥٢١هـ)،الحلل في اصلاح الخلل

البغدادي، أبي بكر محمد بن السراج النحوي (ت:٣١٦)، الأصول في النحو، تحقيق :محمد عثمان ،مكتبة الثقافة الدينية، شارع بور سعيد –القاهرة،٢٠٠٩م.

الثمانيني،عمر بن ثابت (ت:٤٢٤)،الفوائد والقواعد، دراسة وتحقيق : عبد الوهاب محمود الكُحلة، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ،ط١ ،٢٠٠٣م.

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (ت:٨١٦هـ)، معجم التعريفات ، تحقيق محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع ،د.ت.

الحديثي، خديجة ، الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه ، مطبوعات جامعة الكويت ،١٩٧٤م.

الحميداوي،نزار بنيان شمكلي ضمد ، الاحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط١، ٢٠١١م.

الخباز ،احمد بن الحسن (ت:٦٣٩هـ) توجيه اللمع، دراسة وتحقيق : فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر ،ط٢، ٢٠٠٧م.

الزجاجي ، ابي القاسم (ت:٣٧٧هـ)، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس،الاردن ،ط٣ ،١٩٧٩م. .

الزجاجي، ابي القاسم عبد الرحمن (ت: ٣٤٠هـ)الجمل في النحو ، حققه وقدّم له : علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الامل ،ط١، ١٩٨٤م .

الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر (ت:٥٣٨هـ)، المفصل في علم العربية ، دراسة وتحقيق : فخر صالح قدارة ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٤م.

السيرافي،ابو سعيد (ت:٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه ،تحقيق : احمد حسن مهدلي ،علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ،ط١،٢٠٠٨م.

السيوطي، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،شرح : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،١٩٩٢م.

الصميري،ابي محمد عبد الله بن إسحاق (ت:٣١٥هـ)،التبصرة والتذكرة ، تحقيق: فتحي احمد مصطفى علي الدين ،دار الفكر ،دمشق، ط١،١٩٨٢م.

العبكري ،أبو البقاء(ت:٦١٦هـ) اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ،بيروت –لبنان ،ط١،٢٠٠١م.

العسكري، ابي هلال (ت:٣٩٥هـ)،لفروق اللغوية ،تحقيق:محمد ابراهيم سليم ،دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ،مدينة نصر –القاهرة ،د.ت.

الفارسي،ابي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت:٣٧٧هـ)، الايضاح العضدي ، تحقيق: حسن شذلي فرهود ط١،١٩٦٩م . من كتاب الجمل ، تحقيق:سعيد عبد الكريم سعودي،دار الطليعة–بيروت

الفارسي ، التعليقة على كتاب سيبويه ،تحقيق وتعليق :عوض بن حمد القوزي،د.م،ط١، ١٩٩٠م

الفراء، أبو زكريا يحيى (ت:٢٠٧هـ)،معاني القرآن، تحقيق: احمد يوسف النجاتي،محمد علي النجار، عبد الفتاح اسماعيل الشلبي،دار المصرية للتاليف والترجمة ،مصر ،ط١، د.ت.

الفراهيدي، ابي عبد الرحمن الخليل بن احمد(ت: ١٧٥هـ) (د،ت). *العين،تحقيق: مهدي المخزومي ، ابراهيم السامرائي ،دارالهلال ، د.م،٢٠٠٨م.*

المبرد،أبي العباس محمد بن يزيد(ت:٢٨٥م)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه ، القاهرة،١٩٩٤م.

المرادي، الحسن بن قاسم (ت:٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق: فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان، ١٩٩٣م.

الموصلي ، ابو الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢)، اللمع في العربية ،تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٥م .

النحوي ، ابي علي (ت:٣٧٧هـ)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله الشيكاوي ، مطبعة العاني ،بغداد – العراق، د.ت .

أبن زكريا، ابي الحسين احمد بن فارس (ت:٣٩٥هـ) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها زسُنن العرب في كلامها ، علق عليه ووضع حواشيه : احمد حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٧م. ،د.ت.

أبن زكريا ،معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،د.ت.

ابن منظور،ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت:٧١١هـ)، لسان العرب ، دار صادر–بيروت، (د.ت).

سيبويه ، ابي بشرو عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ) ، الكتاب، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ،ط٣ ،١٩٨٨م.

Sources and references

Ibn Aqeel, Bahaa al-Din Abdullah (d. 769AH), Ibn Aqeel's commentary on Ibn Malik's

Alfiyyah, and with him the book Grant of the Galilee, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Ghadeer Printing. Publishing, first edition, 2008 AD.

Ibn Malik (d. 672 AH), Facilitating the Benefits and Completing the Objectives, edited by: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, 1967 AD.

Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram (d. 711AH), Lisan al-Arab, Dar Sadr - Beirut, st edition, d. T.

Ibn Hisham, Mughni al-Labib from the Books of the Arabs, edited and explained by: Abdul Latif Muhammad al-Khatib, Al-Siyasah Press, Kuwait, st edition, 2000 AD.

Ibn Hisham, Abu Muhammad Abdullah (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Al-Fatawa Al-Asriya Library, Sidon - Beirut, 2000 AD.

Abi Al-Fida (d. 732 AH), Al-Kanash in Grammar and Morphology, study and investigation: Dr. Gouda Mabrouk Muhammad, Library of Arts - Cairo, second edition, 2005 AD.

Alistair Abbadi, Radi al-Din (d. 686 AH), al-Radi's explanation of Kafiya Ibn al-Hajib, study and investigation: Dr. Hassan bin Muhammad bin Ibrahim al-Hafzi, University House of Culture and Publishing, first edition. , 1993 AD..

Al-Ashmouni, Abi Al-Hasan Nour Al-Din Ali bin Muhammad bin Issa (d. 900 AH). Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik. He presented its footnotes and indexes written by: Hassan Hammad, under the supervision of: Dr. Emil Badie Yacoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 1998 AD. .

Al-Anbari, Imam Kamal al-Din Abi al-Barakat (d. 577 AH), Justice in Disputed Matters, and with him the book Algebra from Fairness, written by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Al-Saada Press, fourth edition in 1962 AD.

Al-Anbari, Kamal al-Din Abi al-Barakat Abd al-Rahman (d. 577 AH), Secrets of Arabic, edited and commented by: Barakat Haboud, Beirut - Lebanon, first edition, 1999 AD.

Al-Ansari, Sheikh Zakaria bin Muhammad (d. 926 AH), Elegant Borders and Precise Definitions, edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Fikr Al-Mu'asar, Beirut - Lebanon, first edition, 1991 AD. ..

Al-Batalyusi, Abu Muhammad Abdullah bin Muhammad bin Al-Sayyid (d. 521 AH), Al-Halal in repairing the defect

Al-Baghdadi, Abu Bakr Muhammad bin Al-Sarraj Al-Nahwi (d.316), The Principles of Grammar, edited by: Muhammad Othman, Library of Religious Culture, Port Said Street - Cairo, 2009 AD.

The octogenarian, Omar bin Thabit (d. 224), Benefits and Rules, study and investigation: Abdul Wahab Mahmoud Al-Kahla, Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon, first edition, 2003 AD.

Al-Jurjani, Ali bin Muhammad Al-Sayyid Al-Sharif (d. 816 AH), Dictionary of Definitions, edited by Muhammad Siddiq Al-Minshawi, Dar Al-Fadhila for Publishing and Distribution, D.T.

Al-Hadithi, Khadija, Al-Shahed, and the Principles of Grammar in the Book of Sibawayh, Kuwait University Press, 1974 AD.

Al-Hamidawi, Nizar Bunyan Shamali Damad, Evaluative Judgments in Arabic Grammar (An Analytical Study), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, st edition, 2011 AD.

Al-Khabaz, Ahmed bin Al-Hassan (d.639AH), Tawjih Al-Lama', study and investigation: Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar Al-Salam Printing and Publishing, ٢nd edition, 2007 AD.

Al-Zajjaji, Abi Al-Qasim (d. 377 AH), Statement of the Reasons for Grammar, edited by: Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Nafais, Jordan, ٣rd edition, ١٩٧٩ AD. .

Al-Zajjaji, Abi al-Qasim Abd al-Rahman (d. 340 AH), Sentences in Grammar, edited and presented by: Ali Tawfiq al-Hamad, Al-Resala Foundation, Dar Al-Amal, st edition, 1984 AD.

Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmoud bin Omar (d.538AH), al-Mufassal fi Ilm al-Arabiyah, study and investigation: Fakhr Saleh Qadara, Dar Ammar for Publishing and Distribution, Amman, 2004 AD.

Al-Sayrafi, Abu Saeed (d. 468 AH), Explanation of the Book of Sibawayh, edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Al-Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 2008 AD.

Al-Suyuti, Jalal al-Din (d. 911 AH), Hama al-Haa'i fi Sharh Jum'a al-Jawa'i', explained by: Abdel Salem Makram, Al-Resala Foundation, Beirut, 1992 AD.

Al-Sumairi, Abu Muhammad Abdullah bin Ishaq (d.315AH), Insight and Remembrance, edited by: Fathi Ahmed Mustafa Ali Al-Din, Dar Al-Fikr, Damascus, st edition, 1982 AD.

Al-Abakri, Abu Al-Baqa' (d. 616 AH), Al-Lubab fi Islam Al-Sana'il wa Al-Arab, edited by: Ghazi Mukhtar Tulaimat, Dar Al-Fikr Al-Mu'astamir, Beirut. - Lebanon, first edition, 2001 AD.

Al-Askari, Abu Hilal (d. 395 AH), for linguistic differences, edited by: Muhammad Ibrahim Salim, Dar Al-Ilm and Culture for Publishing and Distribution, Nasr City - Cairo, D. T.

Al-Farsi, Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar (d. 377 AH), Al-Idah Al-Adidi, edited by: Hassan Al-Shazly Farhud, first edition1996 AD. From the Book of Camels, edited by: Saeed Abdel Karim Saudi, Dar Al-Taliah - Beirut

Al-Farsi, Explanation of the Book of Sibawayh, edited and commented by: Awad bin Hamad Al-Qazi, D.M., first edition.